

تخفيضات «أوبك» ستبلغ 7.7 مليون برميل يومياً مطلع أغسطس

النفط يتراجع 0.5 بالمئة لكن «برنت» يبقى أعلى 48 دولاراً



تراجعت أسعار عقود خام برنت لأقرب إستحقاق، أمس الخميس، بنسبة 0.5 في المائة لتداول عند 48.03 دولار للبرميل، كما انخفضت أسعار خام غرب تكساس الوسيط WTI (الأمريكي) لأقرب إستحقاق، بنحو 0.6 في المائة لتداول عند 45.01 دولار للبرميل.

جاء ذلك مع توالي أخبار مشجعة بشأن لقاحات للوقاية من فيروس كورونا، آخر الخاص بجامعة أكسفورد البريطانية. و15 يوليو الماضي، قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إن تخفيضات الإنتاج الفعلية لمجموعة «أوبك+»، التي ستبدأ مطلع (أغسطس)، ستبلغ 7.7 مليون برميل يومياً وترتفع إلى 8.1 مليون برميل يومياً بعد إضافة تعويضات الدول، التي كانت أقل امتثالا في الشهور الماضية.

و6 يونيو الماضي، تم تصديق اتفاق أوبك+ بخفض الإنتاج بواقع 9.7 مليون برميل يومياً حتى نهاية يوليو المقبل.

موجة الانقاعات الأخيرة مدفوعة بتحسين الطلب مع بدء الفتح التدريجي للاقتصادات حول العالم وتخفيف قيود مواجهة «كورونا»، إضافة إلى تقلص العروض مع إعلان تخفيضات طوعية من السعودية بمقدار مليون برميل يومياً.

ووجهت وزارة الطاقة، شركة أرامكو السعودية بتخفيض إنتاجها من البترول الخام، لشهر يونيو القادم، بكمية إضافية طوعية تبلغ مليون برميل يومياً، تُضاف إلى التخفيض الذي التزمت به

المملكة في اتفاقية أوبك بلس الأخيرة، في الثاني عشر من إبريل 2020.

وبهذا سيكون حجم التخفيض الذي ستلتزم به المملكة، قياساً على معدل إنتاجها في شهر إبريل الماضي، نحو 4.8 مليون برميل يومياً. وبالتالي سيكون إنتاجها لشهر يونيو، بعد التخفيضين الأساس والطوعي، نحو 7.5 مليون برميل يومياً.

كما وجهت وزارة الطاقة، الشركة إلى السعي لخفض إنتاجها في شهر مايو الجاري، عن المستوى المستهدف وهو نحو 8.5 مليون برميل يومياً، بالتوافق مع عملائها.

وتستهدف من هذا الخفض الإضافي تحفيز الدول المشاركة في اتفاق أوبك بلس، والدول المنتجة الأخرى، للالتزام بنسب الخفض التي التزمت بها، وتقديم المزيد من الخفض في إنتاجها، وذلك سعياً منها لدعم استقرار الأسواق البترولية العالمية.

وكانت أسعار النفط صعدت في الفترة الأخيرة، بفضل بدء دول تحالف «أوبك+» بتنفيذ الاتفاق، الذي يقضي بخفض تاريخي بواقع 9.7 مليون برميل يومياً، مباشرة بعد التراجعات الحادة لأسعار النفط، ولم تنتظر بدء التطبيق الذي كان مقرراً له الأول من (مايو).

ودعم الانخفاض عامل آخر في جانب الطلب، وهو عودة عديد من الدول إلى فتح اقتصاداتها بشكل تدريجي، بما يعني تفاعلاً بتحرك الطلب على النفط.

مقرراً له الأول من (مايو).

ودعم الانخفاض عامل آخر في جانب الطلب، وهو عودة عديد من الدول إلى فتح اقتصاداتها بشكل تدريجي، بما يعني تفاعلاً بتحرك الطلب على النفط.

مقرراً له الأول من (مايو).

ودعم الانخفاض عامل آخر في جانب الطلب، وهو عودة عديد من الدول إلى فتح اقتصاداتها بشكل تدريجي، بما يعني تفاعلاً بتحرك الطلب على النفط.

مقرراً له الأول من (مايو).

السعودية الأكثر أماناً بين دول مجموعة العشرين



أظهرت مؤشرات دولية معنية بالأمن، تقدم المملكة العربية السعودية وتصدرها دول مجموعة العشرين، متفوقة في الترتيب على الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وذلك من خلال 5 مؤشرات أمنية صادرة عن تقرير التنافسية العالمي 2019، وتقرير التنمية المستدامة 2020.

وجاءت المملكة في المرتبة الأولى من بين دول مجموعة العشرين، متقدمة على الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي في مؤشر شعور السكان بالأمان أثناء السير بمفردهم ليلاً لعام 2020، متفوقة بذلك على الصين وكندا من بين دول مجموعة العشرين، وعلى الصين والولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

كما جاءت المملكة في المرتبة الأولى من بين دول مجموعة العشرين، متقدمة بذلك على استراليا واليابان، متقدمة بذلك على كندا وكوريا الجنوبية وفرنسا وألمانيا في مؤشر الأمان لعام 2019، والصادر عن تقرير التنافسية العالمي، ومتفوقة في نفس المؤشر على الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

يذكر أن تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أظهر تقدم المملكة ثلاثة مراكز إلى المرتبة 36 دولياً على صعيد التنافسية الدولية، حيث أشار التقرير إلى أن المملكة تتقدم بخطوات حثيثة لتنوع اقتصادها، مع توقعات بنمو القطاع غير النفطي، كما التحدين ستظهر تبعاً في القطاعين العام وأن مزيداً من الاستثمارات خارج قطاع التعدين ستظهر تبعاً في القطاعين العام والخاص خلال السنوات المقبلة.

وأشار التقرير إلى إصرار المملكة الواضح على إجراء الإصلاحات الهيكلية، وتبنيها لتكنولوجيا الاتصالات على نطاق واسع، مع ارتفاع إمكانات الابتكار، خصوصاً على صعيد تسجيل براءات الاختراع.

المفاوض الأوروبي: الاتفاق بعد بريكست لا يزال غير أكيد



ميشال بارنييه

قال كبير المفاوضين الأوروبيين مع بريطانيا ميشال بارنييه للدول الأعضاء في الاتحاد إن اتفاقاً تجارياً مع لندن "لا يزال غير أكيد" قبل شهر من انتهاء المرحلة الانتقالية التي تلت بريكست، على ما أفادت مصادر أوروبية، بحسب "الفرنسية".

وقال مصدر أول "يعجز بارنييه عن القول إن كانت شروط الاتفاق ستكون متوافرة في الأيام المقبلة". وأوضح مصدر ثان أن "قدرة المفاوضين على تجاوز" اختلافاتهم حول نقاط الخلاف الثلاثة (صيد الأسماك وشروط المنافسة العادلة وحوكمة الاتفاق المقبل) "لا تزال غير واضحة".

استثمارات الأجانب بأدوات الدين المصرية تتخطى 23 مليار دولار



محمد معيط

قال وزير المالية المصري إن استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية تتجاوز 23 مليار دولار حالياً. كان الوزير محمد معيط صرح الشهر الماضي أن استثمارات الأجانب في أدوات الدين المصرية تبلغ 21 مليار دولار.

وأضاف معيط في حديثه خلال مؤتمر بالفاهرة أن

أسعار الفائدة الحالية مناسبة للاستثمار، إذ "تتراوح بين 8.25 إلى 9.25 بالمئة مقارنة بمعدلات وصلت إلى 13 بالمئة في السنوات الماضية".

كان البنك المركزي خفض أسعار الفائدة الرئيسية 50 نقطة أساس في اجتماع نوفمبر تشرين الثاني، في تحرك لدعم اقتصاد تعصف به جائحة فيروس كورونا وفي ظل تضخم منخفض، بحسب "رويترز".

العملات المحفوفة بالخاطر تتمسك بمكاسبها

أعلى مستوى في ثلاثة أشهر مقابل الدولار بعدما ذكرت محطة تايمز راديو أن محادثات الاتفاق التجاري المتعلق بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دخلت مرحلة "التفك" في المفاوضات. ولم يطرأ تغيير يذكر على الاسترليني، وظل عند 1.3415 دولار، بينما ارتفع الدولار الأسترالي الحساس للمخاطر إلى 0.7373 دولار بعد بيانات قوية كشفت أن الاقتصاد الأسترالي تعافى على نحو أقوى من المتوقع في الربع الثالث من العام.

وسجل الدولار النيوزيلندي 0.7068 دولار، حيث استقر قرب أعلى مستوى منذ أبريل 2018 بلغه أمس الأول، وفي المعاملات المحلية سجل اليوان في أحدث تداول له 6.8960 مقابل الدولار.

وانخفضت بيتكوين نحو 0.7 في المائة، إلى 18.635 دولار بعدما سجلت ارتفاعاً قياسياً أقل بقليل من 20 ألف دولار.



مكاسبه مقابل الدولار بعد أداء قوي أمس الأول، حيث سجل أعلى مستوى منذ (مايو) 2018، وسجل في أحدث تداول له 1.2071 دولار، كما ظل الجنيه الأسترليني قرب

نطاق واسع بفعل تجدد الأمال بشأن لقاح لفيروس كورونا وتحفيزات مالية أمريكية. وجرى تداول الدولار مقابل 104.41 ين ياباني، فيما تمسك اليورو ببعض

استقر الدولار قرب أدنى مستوى في عامين ونصف العام، إذ يقم المستثمرون احتمالات تطبيق مزيد من التحفيزات المالية في الولايات المتحدة، فيما تمسك العملات المحفوفة أكثر بالخاطر بمكاسبها مع تحسن ثقة المستثمرين.

وفقد اليوان الصيني بعض مكاسبه في المعاملات الآسيوية مساء بعدما ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أن الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن لن يتحرك على الفور لإلغاء اتفاق المرحلة I التجاري، الذي أبرمه الرئيس دونالد ترمب مع الصين.

ووفقاً لـ "رويترز"، تراجع مؤشر الدولار إلى 91.19 مقابل سلة عملات مقرباً من أدنى مستوياته منذ نهاية (أبريل) 2018 والذي بلغه أمس الأول.

واستقر اليورو والدولار النيوزيلندي بعدما قفزاً إلى أعلى مستوى في عامين ونصف العام مع انخفاض الدولار على

انخفاض معدل البطالة في منطقة اليورو خلال أكتوبر



في منطقة اليورو. وأعاد مكتب الإحصاءات الأوروبي مراجعة أرقامه الخاصة بالبطالة بزيادة خلال الأشهر الماضية.

وأعلن عن معدل بطالة نسبتته 7.9% في يوليو، و 8.1% أغسطس، و 8.3% في سبتمبر، قبل أن ترتفع هذا المعدل في آخر البيانات المتوفرة إلى 8.7% في يوليو، و 8.6% في أغسطس، و 8.5% في سبتمبر.

وتتلاءم هذه البيانات التي تبين انخفاضاً في البطالة خلال الصيف، مع تغير إجمالي الناتج المحلي الذي حقق نمواً قوياً

تراجع معدل البطالة قليلاً في أكتوبر في منطقة اليورو، ليلعب نسبة 8.4% من اليد العاملة، بعدما كان 8.5% في سبتمبر، على ما أعلن المكتب الأوروبي للإحصاءات.

وخلال عام واحد، ارتفع معدل البطالة كثيراً بسبب تداعيات وباء كورونا 2019-، إذ كان يبلغ في أكتوبر 2019 نسبة 7.4% من القوة العاملة في منطقة اليورو التي تضم 19 بلداً، وفق يوروستات، بحسب "الفرنسية".

وتوالى الإعلان عن إلغاء وظائف خلال الأشهر الماضية، رغم الخطط غير المسبوقة لدعم الاقتصاد.

وحافظ معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي على وتيرة مماثلة أيضاً، رغم أنه أقل من نظيره في منطقة اليورو. وبلغ في أكتوبر 7.6%، نسبة مماثلة لما كان عليه في سبتمبر، لكن أعلى نقطة من أكتوبر 2019.

وقدر يوروستات أن 16.236 مليون رجل وامرأة عاطلين عن العمل في الاتحاد الأوروبي في أكتوبر، بينهم 13.825 مليون

تحسن نشاط قطاع الخدمات في الصين خلال الشهر الماضي

أظهر تقرير اقتصادي نشر أمس الخميس تحسناً ونبرة نمو النشاط الاقتصادي لقطاع الخدمات في الصين خلال الشهر الماضي، بحسب ما نشرت "المانية".

وارتفع مؤشر كاشيرين لمديري مشتريات قطاع الخدمات في الصين خلال الشهر الماضي إلى 57.8 نقطة، مقابل 56.8 نقطة خلال أكتوبر الماضي، ليواصل ارتفاعه عن مستوى 50 نقطة. يذكر أن قراءة المؤشر أكثر من 50 نقطة تشير إلى نمو النشاط الاقتصادي للقطاع، في حين تشير قراءة أقل من 50 نقطة إلى انكماش النشاط.

وأشارت أحدث البيانات إلى ارتفاع كبير في نشاط الأعمال في ظل تسجيل أسرع زيادة في طلبيات الأعمال الجديدة منذ 2010. كما سجل المؤشر الفرعي للتوظيف في قطاع الخدمات أكبر ارتفاع له منذ 10 سنوات، في حين زادت تكلفة مستلزمات التشغيل.

في الوقت نفسه سجل المؤشر المجمع لمديري مشتريات قطاعي التصنيع والخدمات في الصين 57.5 نقطة خلال نوفمبر الماضي مقابل 55.7 نقطة في الشهر السابق.

اليابان تراهن على الروبوتات في رسم اقتصاد المستقبل



التالية في التطور البشري، التي تأتي بعد مجتمعات الصيد والجمع ثم المجتمع الزراعي ثم الصناعي، الذي تلاه الآن عصر المعلوماتية.

لا جدال في أن اليابان وفي إطار مسيرة نهضتها الشاملة، أفلحت في وضع نفسها كعنوان أساسي على المستوى الدولي في مجال الابتكارات والتكنولوجيا المتقدمة.

ويمكن القول بوجود شعور بالفخر الوطني لدى اليابانيين بما حققوه في هذا المجال، وتراهن الحكومة اليابانية على أن يكون الذكاء الصناعي إحدى أليتها الرئيسية لإعادة كتابة خطة اليابان للمستقبل، والحفاظ على مكانة مميزة لها في هذا المضمار، الذي سيكون أحد الخطوط الفاصلة بين الدول المتقدمة وغيرها من ناشئة ونامية. في 2016 نشرت الحكومة اليابانية

تراجع العجز التجاري للهند خلال نوفمبر

أظهرت بيانات اقتصادية نشرت أمس الخميس تراجع العجز التجاري للهند خلال نوفمبر الماضي بفضل تراجع الواردات بوتيرة أسرع من تراجع الصادرات، في ظل ضعف الطلب المحلي نتيجة دخول الاقتصاد الهندي دائرة الركود على خلفية تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، بحسب ما نشرت "الألمانية". وقالت وزارة التجارة الهندية إن العجز التجاري خلال الشهر الماضي بلغ 9.96 مليار دولار مقابل 12.75 مليار دولار خلال الشهر نفسه من العام الماضي. وتراجعت الواردات الهندية خلال الشهر الماضي بنسبة 13.3% سنوياً إلى 33.39 مليار دولار في حين تراجعت الصادرات بنسبة

9.1% إلى 23.43 مليار دولار. وتعتبر مخيبة الأمل، بعد أن أشارت المؤشرات الأخرى الأشد تقلباً مثل مؤشرات مديري المشتريات وحصيلة الضرائب إلى تعافي النشاط الاقتصادي بوتيرة أسرع. ويمثل تعافي قطاع تجارة السلع الذي يمثل حوالي 31% من إجمالي الناتج المحلي للهند عنصراً حيوياً في أي تحسن للاقتصاد الذي دخل دائرة الركود من الناحية الفنية في الربع الثالث من العام الحالي. وجاء تراجع الواردات نتيجة انخفاض واردات المنتجات النفطية بشكل أساسي حيث انخفضت واردات النفط بنسبة 43.4% إلى 6.27 مليار دولار.